سون تزو كان يحارب مع طالبان

16ص 16

الرميلي وأغلاو وجهان نسائيان مغربيان يغيران الصورة النمطية بعد حكم الإسلاميين

12ص 12

فرنسا وسيط بين ميفاتي والسعودية

6ص 6

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/10/02

1443 صفر 1443

السنة 44 العدد 12197

Saturday 02/10/2021

44th Year, Issue 12197

العرب

تركيا ترى في التعاون العسكري بين فرنسا واليونان مسعى لعزلها

وقال إيمانويل ماكرون في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس إن هذا "الاتفاق سيعزز سيادة البلدين". وليست هذه هي الخطوة الأولى في التعاون العسكري الفرنسي - اليوناني؛ فقد سبق أن سلمت شركة تصنيع الطائرات الفرنسية "داسو" أول طائرة من طراز رافال إلى أثينا. كما أثار اليونان وفرنسا غضب أنقرة عندما وقعت على صفقة بقيمة 2.5 مليار يورو (3 مليارات دولار) لشراء 18 طائرة رافال، 12 مستعملة و6 جديدة، في إطار برنامج تسليح في مواجهة تصاعد التوتر مع تركيا المجاورة.

وقال رئيس الوزراء اليوناني إنه سيتم كذلك تأمين أسلحة جديدة مضادة للبدابات وطوربيدات بحرية وصواريخ تابعة للقوات الجوية.

وبعد أن هذا التوتر بين بلاده وتركيا خلال الأشهر الأخيرة سعى رئيس الوزراء اليوناني للتقليل من خطر الاتفاقية مع فرنسا، وقال إنها "ليست معادية" لتركيا، في حين أشار ماكرون إلى أنها وسيلة مشتركة "لضمان الأمن في المتوسط وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط والبلقان".

وتتضمن الاتفاقية بالفعل بندا ينص على تبادل المساعدة "بجميع الوسائل المناسبة" في حال أن البلدين "وجدا معاً أن عدوانا مسلحاً وقع في أراضي أحدهما، وهي النقطة التي تثير غضب أنقرة بالدرجة الأولى لأنها تتيح لباريس التدخل لدعم أثينا في أي توتر مع تركيا. وتزايد التوتر في الأعوام الأخيرة بين تركيا واليونان وهما جارتان وعضوان في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على خلفية أعمال تنقيب عن الغاز تقوم بها أنقرة. وهناك خلافات حول قضايا مثل السيادة في شرق المتوسط والمجال الجوي والطاقة وقبرص المنقسمة على أساس عرقي ووضع الجزر في بحر إيجه.

وقالت الوزارة التركية إن "مطالبات اليونان المبالغ فيها في ما يتعلق بالمناطق البحرية والجوية تتعارض مع القانون الدولي". واتهمت أنقرة أثينا بالسعي وراء "اضغاث أحلام" بمحاولتها "جعل تركيا توافق على مطالبها" من خلال "تحالفات عسكرية ثنائية".

إسطنبول - التقت أنقرة الرسالة التي حملها اتفاق "الشراكة الاستراتيجية" الدفاعية الموقعة الثلاثاء بين باريس وأثينا، واعتبرت أن الهدف منه هو عزل تركيا، في استعادة للتوتر الذي جرى في السنوات الماضية عقب قرار أنقرة إرسال سفنها للتحقيق في شرق المتوسط دون تشاور أو تنسيق، ما دفع اليونان إلى البحث عن حلفاء إقليميين للوقوف في وجه التمدد التركي في المياه الإقليمية. وفي أول رد فعل رسمي لتركيا على الاتفاقية بيع ثلاث فرقاطات فرنسية لأثينا، اعتبرته وزارة الخارجية التركية في بيان أن "انتهاج اليونان سياسة تسليح وعزل تركيا بدلاً من التعاون أمر إشكالي ويسيء لها وللاتحاد الأوروبي ويهدد الاستقرار والسلام الإقليمي".

وقال مراقبون سياسيون إن أنقرة تعرف أن بيع ثلاث فرقاطات ليس سوى مقدمة لتعاون عسكري أشمل بين باريس وأثينا، وأن الهدف هو وقف الاستعراض التركي في المياه الإقليمية وخاصة على حدود قبرص، مشيرين إلى أن خلاف باريس مع أنقرة أشمل من قضية اليونان وقبرص والتنقيب في مياه شرق المتوسط. وخلال السنوات الماضية بلغ التوتر أقصاه بين باريس وأنقرة، لاسيما بسبب الخلاف حول التدخل التركي في ليبيا ونجاح أنقرة في توقيع اتفاقية بحرية مع رئيس حكومة الوفاق الوطني المتخلى فايز السراج. وتطالب فرنسا والاتراك بسحب قواتهم من ليبيا، وكذلك المرتزقة الذين جلبتهم لدعم الميليشيات في ليبيا، وترفض أنقرة أي نقاش في الموضوع بالرغم من الضغوط المختلفة المخروضة عليها دولياً.

وشهدت العلاقة بين البلدين توتراً بسبب التدخل التركي في سوريا، وكذلك تدخل أنقرة في الحرب بين أذربيجان وأرمينيا ونجاحها في فرض أمر واقع لصالح أذربيجان بعد أن زودتها بأسلحة متطورة من بينها المسمّرات التي كان لها الدور الحاسم في تغيير موازين القوى في إقليم ناغورني قره باغ.

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الثلاثاء أن "فرنسا واليونان وقعتا اتفاقية شراكة استراتيجية"، وأن "اليونان ستحصل على ثلاث فرقاطات جديدة من فرنسا ومقاتلات رافال".

قبرص تتهم تركيا بالسعي لتأسيس إمبراطورية عثمانية جديدة شرق المتوسط

7ص 7

هل يقود تقرير محكمة المحاسبات إلى حل حركة النهضة وحزب قلب تونس

قيس سعيد يدعو القضاء إلى محاسبة الأحزاب والقوائم البرلمانية المستفيدة من أموال مشبوهة

الخطوة القادمة حل البرلمان

الإسلامية تعاقبت مع شركة دعاية وضغط أميركية من أجل تلميع صورة الحركة.

وقالت القرقوري -وهي رئيسة دائرة محكمة المحاسبات- خلال مؤتمر صحافي في نوفمبر الماضي إن حركة النهضة أبرمت عقداً مع شركة الدعاية والضغط "Burson Cohn & Wolfe" للقيام بحملات دعائية وضغط وكسب التأييد في الانتخابات منذ عام 2014.

وأضافت القرقوري خلال تقديمها للتقرير الذي أنجز في سياق مراقبة المحكمة للحملات الانتخابية أن النهضة قامت بعقدين مع هذه الشركة الأميركية؛ الأول منذ سبتمبر 2014 إلى غاية 2018، ثم أبرمت عقداً تكميلياً في الفترة الممتدة بين السادس عشر من يوليو 2019 إلى السابع عشر من ديسمبر 2019، أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وأوضحت المحكمة أن قيمة العقد الذي أبرمته الحركة الإسلامية بلغ ربع مليون دولار، مشددة على أنها لم تتسن لها معرفة مصادر هذه الأموال.

كما اتهمت دائرة المحاسبات حزب قلب تونس الذي يرأسه رجل الأعمال نبيل القروي بتعاقد مع شركة ضغط أجنبية بقيمة 2.85 مليون دينار وتم تحويل جزء من قيمة العقد عبر حساب بنكي غير مصرح به وهو حساب زوجته.

ومحاسبة المتورطين في قضايا فساد حتى يستعيد الشعب حقه وتخلص الدولة من الأدران التي علقت بها في العقود الماضية".

وكان تقرير محكمة المحاسبات الذي صدر في نوفمبر من العام الماضي قد أشار إلى أن حركة النهضة الإسلامية تعاقبت مع شركة ضغط أميركية منذ عام 2014 لتلميع صورتها، والأمر نفسه ينطبق على حزب قلب تونس. لكن التقرير ظل دون متابعة قضائية.

وأضاف الرئيس موضحاً أن "الحكمة قامت بواجبها بخصوص التدقيق في مالية الأحزاب خلال الانتخابات التشريعية (الماضية)، معرباً عن أسفه "لبقاء التقارير دون أثر لأن القانون يرتب آثاراً عن التجاوزات". وتابع قيس سعيد "على القضاء العدلي والجزائي أن يرتب الآثار القانونية حول من أين أتت الأموال للأحزاب".

وزاد الرئيس سعيد موضحاً أنه "من المفروض أن تلغى بعض النيابات (عضوية البرلمان) في مجلس نواب الشعب ممن ثبت فسادهم"، دون أن يسمي أي قائمة. وكانت محكمة القضاء على الفساد كشفت في تقرير لها أن حركة النهضة

وأشار أحمد الكحلوي رئيس المظلمة التونسية لمقاومة التطبيع في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأخبار الرسمية إلى أن محكمة المحاسبات مطالبة بالكشف عن التجاوزات التي ارتكبتها كل من حزب النهضة وقلب تونس وقائمة "عيش تونسي" (عش تونسياً) وإصدار الأحكام الضرورية في ذلك.

وأعلنت القاضية في محكمة المحاسبات فضيلة القرقوري قبل أسبوع أن الدوائر القضائية التابعة لمحكمة المحاسبات قد شرعت في إصدار أحكامها الابتدائية في القضايا الخاصة بالانتخابات.

ودعا الرئيس سعيد الخميس القضاء إلى "تحمل مسؤولية الفساد محاسبة المتورطين في قضايا الفساد وخاصة التجاوزات المالية" خلال الانتخابات السابقة التي جرت عام 2019، وذلك أثناء لقائه نجيب القطارى رئيس محكمة المحاسبات الذي قدم له تقريراً حول الرقابة على التصرف الإداري والمالي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وفق فيديو بثته الرئاسة على موقعها الرسمي في فيسبوك.

وحدث قيس سعيد القضاء على "تحمل مسؤولياته كاملة في هذه اللحظة التاريخية التي تمر بها تونس

تونس - قالت أوساط تونسية مطلعة إن تصريحات الرئيس قيس سعيد التي دعت القضاء إلى أن يأخذ مجراه في قضايا الفساد التي ارتبطت بالانتخابات التشريعية لم تكن لتتم بهذا الوضوح لو أن تقرير محكمة المحاسبات لم يحتو على معطيات دقيقة تورط قوائم انتخابية فائزة في البرلمان المجدد، والأحزاب التي تقف وراءها والتي سبق أن أشار التقرير إلى وجود شبهات تحوم حولها، وعلى رأسها حزباً حركة النهضة وقلب تونس.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن القضاء الذي كان في السابق واقفاً تحت تأثير الضغوط السياسية المختلفة أصبح الآن في وضع أفضل، ما يمكنه من الذهاب في أحكامه إلى أقصى العقوبات بدءاً بإلغاء فوز قوائم بالانتخابات وصولاً إلى حل الأحزاب التي حصلت على مال خارجي، كما يشير إلى ذلك قانون الأحزاب.

وأضافت أن المهم اليوم ليس إعلان سقوط هذه القائمة أو تلك -فلم يعد الأمر ذا قيمة لأن البرلمان مجدّد ومن الصعب عودته إلى النشاط وربما تكون الخطوة القادمة هي حله قبل الإعلان عن انتخابات مبكرة- وإنما المطلوب هو عقوبات أشد مثل حل الأحزاب المتورطة في الفساد وتتبع قياداتها قضائياً بهدف توجيه رسائل مستقبلية قوية إلى الطبقة السياسية.

ومن شأن صدور أحكام مشددة بحجم الفساد الذي جرى في الانتخابات السابقة، والذي رصدته التقرير بشكل تفصيلي، أن يوفر أرضية مستقبلياً تونسية وسياسية لحل البرلمان ودفع الوجوه المتورطة في الفساد إلى الخروج من المشهد السياسي بأحكام قضائية. وقال المحامي عماد بن حليم، المعروف بمواقفه المعارضة للإسلاميين، في تدوينة على حسابه فيسبوك إن الوضع يسير نحو حل حزبي قلب تونس والإخوان (يقصد حركة النهضة) على ضوء قبوت التمويل الأجنبي.

أحمد الكحلوي

محكمة المحاسبات مطالبة بالكشف عن تجاوزات الأحزاب

عماد بن حليم

نسيب نوح حل حزب قلب تونس وحركة النهضة

قطر تنتقد طالبان أم تدافع عن نموذجها

لكن يبدو أن المقارنة مع طالبان وحدها لا تكفي لتقديم صورة جيدة عن قطر، فربما لم يحسب الشيخ محمد بن عبد الرحمن حساب الفوارق بين الرجال والنساء في بلاده من خلال نموذج انتخابات مجلس الشورى، حيث يتنافس 284 شخصاً للفرز بلطاشين مقعداً ليس بينهم سوى 28 امرأة.

وفي العام الماضي لجأت العشرات من القطريات إلى منصات التواصل الاجتماعي للتذيد بقواعد الوصاية، وخصوصاً ما تعلق منها بضرورة الحصول على موافقة ولي أمر للسفر إلى الخارج.

وشكلت تصريحات الشيخ محمد بن عبد الرحمن توبيخاً حاداً لطالبان وذهبت إلى ما هو أبعد من التصريحات الصادرة عن السعودية والإمارات والتي حثت الجماعة على ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين في المقام الأول.

وقال وزير الخارجية القطري "كنا نحاول أن نبين لطالبان كيف يمكن للدول الإسلامية أن تطبق قوانينها، وكيف يمكنها التعامل مع قضايا المرأة. ومن الأمثلة دولة قطر، وهي دولة إسلامية. نظامنا هو نظام إسلامي (لكن) عدد النساء يفوق عدد الرجال في القوى العاملة لدينا، في الحكومة وفي التعليم العالي".

حيث لا يزال الشق المتطرف من الحركة هو المسيطر على القرار وهو من يفرض آراءه المعادية للمرأة والديمقراطية والأجانب.

لكن جيمس دورسي، الخبير في قضايا الشرق الأوسط، يذهب إلى اعتبار أن المقارنة التي أجراها وزير الخارجية القطري بين مواقف طالبان ومواقف بلاده من حرية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة ليست فقط محاولة لتقديم بديل عن طالبان، بل كانت أيضاً محاولة لكسب نقاط في المنافسة مع السعودية على القوة الناعمة الدينية في العالم الإسلامي.

الرئيسية بمدينة هرات الواقعة غربى أفغانستان. وفي أماكن أخرى من المدينة تم تعليق ثلاثة رجال آخرين ليراهم الجمهور.

وإلى حد الآن خيبت طالبان مساعي قطر لجعلها حركة معتدلة قادرة على المناورة ومستعدة للانفتاح على العالم والاستماع لمطالبه.

جيمس دورسي

الوزير القطري انتقد طالبان وسعى لمنافسة السعودية

وجهت لقطر في موضوع حقوق الإنسان. ومن الواضح أن الشيخ محمد بن عبد الرحمن يسعى لتبرئة قطر من أي انتقادات توجه لها في حال فشلها في إقناع طالبان بضرورة التخلص من الأفكار المتشعبة التي ارتبطت بها طوال فترة حكمها قبل أن تطيح بها القوات العسكرية الأميركية.

وكان الوزير يشير ضمناً إلى رفض طالبان السماح لطالبات المدارس الثانوية الأفغانيات باستئناف دراستهن بعد أسبوعين من فتح المدارس للبنين وتعليق جثة ملطخة بالدماء لرجل متهم بالاختطاف على رافعة في الساحة

الدوحة - وصف وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني هذا الأسبوع سياسات طالبان تجاه المرأة بأنها "مخيبة للأمال" وأنها تأخذ أفغانستان "خطوة إلى الوراء"، في موقف مفاجئ لقطر التي سبق أن دافعت عن طالبان وحثت على التعاون الدولي معها.

ويقول مراقبون إن كلام وزير الخارجية القطري لم يكن هدفه فقط إدانة طالبان والنأي عن أخطائها، وإنما الغاية منه أيضاً لفت الانتظار إلى نموذج بلاده والإيحاء بأنه حكم إسلامي معتدل، في مسعى لتخفيف الانتقادات التي سبق أن